

وزارة الإعلام
هيئة الاستعلامات

دور الشعب في الحياة الديمقراطية

دكتور السيد محمد مدني



وزارة الإعلام
هيئة الاستعلامات

دور الشعب في الحياة الديمقراطية

دكتور السيد محمد مدني

دور الشعب فى الحياة الديمقراطية

الشعب الذى سجل له الميثاق انه .. المعلم صانع الحضارة ،
والذى قال عنه جمال عبد الناصر : « انه ليس لى مطلب الا أن
تتاح لى الفرصة للخدمة العامة فى أى موقع يرى الشعب القائد
أن أقف فيه » .

وفى تأكيد سيادة هذا الشعب ، قال أيضا الرئيس الراحل :
« واذا أبدى الشعب رأيه كاملا وواضحا يوم الانتخابات ، بأنه
يريد منى أن أخدم فى موقع رئاسة الجمهورية للسنوات الست
القادمة ، فانتى أطيعه ، مؤمناً أنه وحده آمرى » .

ويوم أن قال — رحمه الله — : « لقد قررت أن أتنحى تماما
ونهايا عن أى منصب رسمى ، وأى دور سياسى ، وأن أعود الى
صفوف الجماهير ، أؤدى واجبى معها كأى مواطن آخر .. » ..
لم ينس أن يؤكد ثقته بهذا الشعب قائلا : « .. ان ثقتى غير
محدودة بهذا التحالف القائد للعمل الوطنى : للفلاحين والعمال
والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية . ان وحدته وتماسكه
والتفاعل الخلاق داخل اطار هذه الوحدة ، قادر على أن يصنع
بالعمل وبالعمل الجاد وبالعمل الشاق ، معجزات ضخمة فى هذا

البلد ، ليكون قوة لنفسه ولأمته العربية ولحركة الثورة الوطنية
وللسلام العالمى القائم على العدل .. » .

غير أن ارادة شعب مصر الأبى كانت أقوى وأصلب من أن
تستسلم لهزيمة عابرة ، فرفضت التنحي ، وهب شعب مصر ملتفا
حول قائده ورائد نضاله ، يعلن على ملاء من الدنيا تمسكه
بقائده ، قائلا له : « لقد أثبت فى حياتك كلها أنك بطل ، وكان
موقفك اليوم أقصى صور البطولة ، فقد حملت نفسك مسئولية
ليست مسئوليتك وحدك ، ولكنها مسئوليتنا جميعا ، مسئولية
شعب بأسره ، أراد الحياة ، وأراد الحرية ، وأراد الكرامة ،
وأراد العزة ؛ وكنت أنت رمز الارادة فى كل ما أراد ، ومعبرا
عن مشيئته فى كل ما شاء ..

ان شعبنا اليوم ، أحوج الى قيادتك مما كان فى أى وقت
مضى ، وليست نكسة اليوم الا ثمنا يتأتى على الأحرار أن
يدفعوه ، فما من حرية رخيصة الثمن ..

ان الشعوب لا تعيش وتقوى ويشتد ساعدها بالانتصارات
وحدها ، بل وبالمحن أيضا ، وبقدرتها على أن تجتاز المحن ،
ونحمد الله على أن شعبنا قادر بك ومعك ، لأن يجعل من رجعة
اليوم نصرا مبينا ، كما توالى انتصاراته معكم وبكم من قبل .
وقد عبر شعبنا بكل مظاهر التعبير ، بل وفى لحظة سماعه
لخطابك أنه لا يتفق معك فيما أردت ، ولقد عودتنا دائما أن
تكون عند ارادة الشعب ومشيئته .. انه يريدك ، لأنه مصمم

على حمل الرسالة النبيلة التي بدأها ، والتي يريد أن يسير
بها معك .. » .

بهذه الكلمات المعبرة عن ايمان الجماهير بقدرة قائدها على
استيعاب آمالها ، والتزامه بأهدافها .. قد أصرت على أن يبقى
القائد حاملا للعلم ، وصاعدا بالشعب ومعه الى القمم الشامخة .

وكانت استجابة الرئيس الراحل لمطلب الشعب مثالا لأروع
صنوف البذل والعطاء ، فقد قال : « .. لقد كنت أتمنى لو
ساعدتني الأمة على تنفيذ القرار الذي اتخذته بأن أتنحى ،
ويعلم الله اننى لم أصدر فى اتخاذى هذا القرار عن أى سبب
غير تقدير المسئولية ، متجاوبا مع ضميرى ومع ما أتصور أنه
واجبى .. وانى لأعطى لهذا الوطن ، راضيا وفخورا ، كل
ما لدى حتى الحياة الى آخر نفس فيها .. ان أحدا لا يستطيع ،
ولا يقدر أن يتصور مشاعرى فى هذه الظروف ، ازاء الموقف
المذهل الذى اتخذته جماهير شعبنا ، وشعوب الأمة العربية
العظيمة كلها ، فى اصرارها على رفض قرارى بالتنحى منذ
أعلنته وحتى الآن .. ولا أعرف كيف أفى لذلك ، وكيف أعبر
عن عرفانى له . ان الكلمات تضعى منى وسط زحام من المشاعر
يملك كل جوارحى .. اننى مقتنع بالأسباب التى بنيت عليها
قرارى ، وفى نفس الوقت فان صوت جماهير شعبنا بالنسبة لى
أمر لا يرد .. ولذلك فقد استقر رأيى على أن أبقى فى مكانى ،
وفى الموقع الذى يريد الشعب منى أن أبقى فيه ، حتى تنتهى

الفترة التي تمكن فيها جميعا من أن نزيل آثار العدوان .. » .
ولقد اختتم الرئيس استجابته هذه بالتأكيد على أن :
« أول ما ينبغي أن تؤكد به فهم واعتزاز ، وهو واضح من الآن
أمام عيوننا ، أن الشعب وحده هو القائد ، وهو المعلم ، وهو
الخالد الى الأبد » .

ولئن كان الشعب قد أكد دوره الفعال في يوم ١٥ من مايو
سنة ١٩٧١ ، عندما هب متفاعلا مع خليفة عبد الناصر ورفيق
نضاله ، يعلن غضبته على المنحرفين ، ومحيا وفاء قائده الرئيس
أنور السادات . فانه قد أثبت أن الثورة ، وهي مصلحة كل
الشعب ، هي ارادة كل الشعب ، وحمايتها هي القانون الأول
لهذا المجتمع .

وكما كان بيان ٣٠ مارس هو احساس بحركة الجماهير
التلقائية يومي ٩ و ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ . فان بناء الدولة
على العلم والايمان ، وكما قال الرئيس أنور السادات بناء
مجتمع الحرية مجتمع الكرامة ، مجتمع يحس فيه كل فرد
بالأمن والطمأنينة على يومه وعلى غده وعلى أبنائه من بعده ..
سوف يكون أيضا احساسا بحركة شعبنا يوم ١٥ مايو سنة
سنة ١٩٧١ .

وهو ما أكدته الرئيس السادات بقوله : « .. درس ١٥ مايو
مش حتنساه أبدا ، الشعب كان هو الحامي وهو المدافع وهو

الى وقف ، وهو الى أصلح ، وهو الى صحح فى ١٥ مايو .. » .

وكما قال الرئيس الراحل عن وقفة ٩ و ١٠ يونيو بأنها :
« هى الوقفة التى سأظل دائما والى آخر لحظة فى العمر مؤمنا
بأنها كانت بعثا للثورة .. وتجديدا لشبابها .. والهامة لا يخيب ،
وضوءا لا يخبو أمام طريق المستقبل .. » .

فان وقفة الشعب يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، هى الأخرى
تجديد وبعث للثورة ، هادية تشير لنا الى مشارف الطريق ،
ووميض متألق يكشف لنا أسداف هذا الطريق . وسنعتها حفزا
الى اتحاد يضم كل يد مؤمنة قوية ، لنشارك من خلاله فى
تشكيل ملامح الغد الجديد ، وننتظر - فى صبر الواثقين
بالله - حتى تشرق الشمس عليه .. « ان تتصروا الله ينصركم
ويثبت أقدامكم » .

يقول الميثاق : « ان الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على
نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر
وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به . ويكتسب
العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق امكانيات أكبر لتحقيق
النجاح .. » .

والآن ، ونحن مقبلون على اتخاذ الاجراءات العملية لتصحيح
الذى قام به الشعب فى ١٥ مايو ، ينبغى أن نستوضح دور
الشعب فى اعادة البناء ، فالشعب وحده هو الباقي والخالد ،

وهو قادر بـ في كل مراحل نضاله - أن يخرج من صفوفه من يخدم أمانه ، ويحقق أحلامه .

لقد أعلن الرئيس إشارة البدء في عملية البناء ، عندما قال :
« أما نيجى نبنى هذا المجتمع لا بد أن يكون المدخل الصحيح له ، هو عمل الدستور الدائم .. » . وعهد سيادته التي مجلس الشعب بوضع مشروع هذا الدستور . ولا يقصد بالدستور : الوثيقة الرسمية المسماة بهذا الاسم ، وإنما يقصد به الأساس أو القاعدة ، أو التنظيم أو التكوين .

ومن ثم كان دستور الدولة هو نظامها الأساسى ، الذى يبين نظام الحكم وكيفية تكوين السلطة التشريعية واختصاصاتها وعلاقاتها بغيرها من السلطات .

ولكى يكون النظام السياسى ديمقراطيا ، يجب أن يقوم على :

١ - أن مصدر السلطة هو ارادة الشعب ، لا ارادة فرد معين أو طائفة أو طبقة معينة .

٢ - وأن تحديد هذه الارادة يأتى عن طريق التصويت .

٣ - وأن يقرر النظام السياسى حقوقا وحرريات للمواطنين .

والديمقراطية في معناها الأصيل هي حكم الشعب ، والديمقراطية المباشرة هي المثل الأعلى للديمقراطية ولكنها غير ميسورة عملا لاستحالة تطبيقها .

ومن ثم فقد استعوض عنها بالديمقراطية النيابية ، التي يقوم الشعب في ظلها بإدارة شئونه ، بوساطة نواب ينتخبون لمدة معينة ، بحيث تقتصر وظيفة الشعب الدستورية على اختيار هؤلاء النواب الذين يتولون الحكم باسمه ونياابة عنه .

والشعب من حيث هو مجموع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة ، ليس هو الشعب الذي تستمد منه النظم السياسية المختلفة وجودها ، وترتكز اليه أساسا فعليا لسلطتها . بمعنى أن الشعب بوصفه صاحب السلطة السياسية فعلا ، يختلف - قليلا أو كثيرا وبدرجات متفاوتة - عن الشعب في حقيقته الاجتماعية . وتتكامل الديمقراطية كلما التقى الشعب في حقيقته الاجتماعية مع الشعب بوصفه صاحب الفعلى للسلطة السياسية .

ومن هنا تتجه النظم الديمقراطية الى توسيع قاعدتها الشعبية ، لتقرب الشعب صاحب السلطة السياسية من الشعب في حقيقته الاجتماعية .

والميثاق الوطنى الذى اتخذناه اطارا لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل ، يؤكد هذه الحقيقة فى مجتمعنا الثورى بقوله : « ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب .. ووضع السلطة كلها فى يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه .. » .

ولقد كانت لنا فى مصر ، قبل الثورة ، حياة نيابية ، قد ران على صفحتها استعمار جنائم على البسلاد ، أعطى من

الاستقلال اسمه ، وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها
واغتصب حقيقتها .

وكلنا يعرف كيف أدى اتكاس الحياة الدستورية في بلادنا
الى ترسب أدران الفساد ، حتى استحالت الحياة العامة الى
صورة كريهة من التحكم والاستغلال ، واحتكر السلطان فئة
رجعية لا تعمل لخير الشعب .

فانزلت القاعدة الشعبية عن أجهزة السياسة الرسمية ،
وتلفت الشعب يبحث عن قيادات جديدة ، حتى أتاح الله له قيادة
مؤمنة صادقة ، حملت لواء ارادة التغيير الثورى الشامل فى
فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ومضت الثورة على هدى مطالب النضال الشعبى ، لتبنى
بناء جديدا شامخا ، تتضح من خلاله معالم ديمقراطية الشعب
العامل كله . وقوام هذه الديمقراطية :

١ - ديمقراطية سياسية لا يمكن أن تنفصل عن
الديمقراطية الاجتماعية ، حيث لا تكون للمواطن
حرية التصويت فى الانتخابات ، الا اذا توفرت له
ضمانات ثلاث :

أ (أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صورته .
ب (أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل
من الثروة الوطنية .

ج (أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل
في حياته .

٢ - وديمقراطية سياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل
سيطرة طبقة من الطبقات

٣ - ووحدة وطنية ، يصنعها تحالف قوى الشعب ،
تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة
الممثلة للشعب ، والدافعة لامكانيات الثورة ،
والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

٤ - وتنظيمات شعبية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال
في التمكين للديمقراطية السليمة .

٥ - ونقد ، ونقد ذاتي ، هما من أهم الضمانات
للحرية ، واستبعاد للرجعية المتسللة في المنظمات
السياسية ، والمعركة لحرية النقد ، من شأنه أن
يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ، ويفتح الطريق
أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

وكذلك فإن ملكية الشعب للصحافة تخلصها
من تحكم رأس المال فيها ، لتكون رقيباً أميناً على
أداة الإرادة الشعبية ، شأنها في ذلك شأن المجالس
النيابية .

٦ - ومفاهيم ثورية جديدة للديمقراطية السليمة ، تفرض
نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن ،

وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .



ومن خلال هذه الديمقراطية يتبدى دور الشعب فى ثلاثة اتجاهات :

- ١ - كأفراد ، يباشرون حقوقهم السياسية .
- ٢ - كتنظيم ، يضم قوى الشعب فى تحالف يقيم الاتحاد الاشتراكى العربى .
- ٣ - كأعضاء فى هيئات نقابية .

أولا : دور الشعب كأفراد :

وهو يظهر فى عمليتى : الاستفتاء ، والانتخاب :

فالنسبة للاستفتاء :

يعتبر الاستفتاء الشعبى مظهرا من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة ، وقد يكون ، على مشروع قانون ، أو خاصا بأمر آخر غير القوانين أو استفتاء دستوريا .

وتنص المادة ١٢٩ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، على أن : « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا . وينظم القانون طريقة الاستفتاء » .

ومن ثم فطبقا لهذا النص ، يكون لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تعتبر فى تقديره جديرة بأن يرجع للشعب فيها .

وظاهر من خطاب السيد الرئيس الذي وجهه للشعب يوم ١٤ مايو سنة ١٩٧١ ، أنه كان يركز على الاستفتاء الشعبى ، باعتبار أن الشعب هو الحكم الأول والأخير ، سواء بالنسبة لاتحاد الجمهوريات العربية أو بالنسبة لاعادة انتخاب الاتحاد الاشتراكي من القاعدة الى القمة .

وقد أكد السيد الرئيس سلطة الشعب عندما قال :

« أنا باعتبار نفسى مسئولاً أولاً وأخيراً أمام الله سبحانه وتعالى وأمام الشعب ، مش أمام حد ثانى أبداً » .

على أن أهمية الدور الحقيقى للشعب تبرز فيما تضمنه خطاب السيد الرئيس أمام مجلس الشعب يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ من أنه :

« ومن هنا يجب أن تتأكد سلطة مجلس الشعب . وأن تتسع دائرة رقابته على أعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة . وأن يتحدد دوره فى وضع ومتابعة الخطة العامة للبناء السياسى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وان هذا يقتضى أن يكفل الدستور لمجلس الشعب كل الضمانات بما فيها عدم حله خلال مدته الدستورية ، إلا فى حالة الضرورة ، ولا يحل المجلس الا باستفتاء شعبى فى حالة الضرورة . أما قرار الحل كده مباشرة .. لا .. أن ينص الدستور على أن تباشر مسئوليات الحكم بواسطة مؤسسات محددة الاختصاص ، واضحة المعالم ، وعلى أن ترتبط السلطة بالمسئولية ، وأن تتحدد هذه المسئولية تحديداً واضحاً

وصريحا ليتأتى لقوى الشعب العاملة محاسبة كل مسئول عن مسؤوليته .. رئيس الجمهورية هو الحكم الذى يختاره الشعب ، يتلقى الأمر من الشعب ، ويستمد الإرادة من الشعب ، وعليه حمليه هذا الأمر وهذه الإرادة ، وليس له من سلطة فى الدستور الا ما يكفل لإرادة الشعب أن تكون هى العليا باستمرار ، وهو يتابع حركة مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية ، ليتأكد دواما أنها فى خدمة الشعب ، مستجيبة لإرادته ، محققة لأهدافه .. » .
ومؤدى ما يقترحه السيد الرئيس :

١ - أن تتأكد سلطة الشعب على سائر أجهزة الدولة التنفيذية ، بمد رقابة ممثليه فى مجلس الشعب ، الى أعمال المؤسسات والهيئات العامة ، بعد أن كانت مسئولية الحكومة المركزية عنها هى مسئولية اشرافية فى حدود السلطة الوصائية المقررة على هذه الأشخاص اللامركزية .

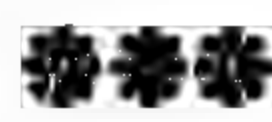
٢ - وأن حل مجلس الشعب ، بعد أن كان متروكا لتقدير رئيس الجمهورية بالمادة ٩١ فى الدستور الحالى المؤقت ، سوف يصبح فى الدستور الدائم مقيدا « بحالة الضرورة » .

وفضلا عن ذلك فان حالة الضرورة ، التى تقوم أصلا على المبدأ الرومانى القائل : « سلامة الدولة فوق القانون » ، متروك تقديرها للشعب ، بحسب

ما يراه عند الاستفتاء ، دون أن يتقيد بمفهوم هذه
الضرورة في الفقه الألماني .

٣ - وأن تنظيما جديدا للسلطة يعلنه رئيس الجمهورية
لصالح الشعب ، اعمالا لارادته هو - أى ارادة
الشعب - دون التى تترجمها عنه مؤسساته
الدستورية ، بل ان هذه المؤسسات سوف تبقى
دواما مسئولة عن كيفية ممارستها لاختصاصاتها
المحددة فى الدستور .

أما رئيس الجمهورية الذى يختاره الشعب بالاستفتاء ،
طبقا لنص المادة ١٠٢ من الدستور الحالى ويرجح نقله لنصوص
الدستور الدائم ، فهو رجل الشعب المختار ، الذى يتابع حركة
مؤسسات الدولة ليتأكد انها فى خدمة الشعب . وهو أخيرا
« الحكم الأعلى » الذى يضمن السير المنتظم للسلطات العامة ،
واستمرار فاعلية الارادة الشعبية .



وما دمنا نناقش دور الشعب عن طريق الاستفتاء ، وما قد
يتضمنه الدستور الدائم من نصوص تثبت هذا الدور وتزكيه
وتطوره ، بحيث يعتبر الشعب مصدرا حقا لكل السلطات
المؤسسة فى الدولة ..

فاننا نوجه النظر الى أن « الاستفتاء الشعبى » هو أيضا
سبيلنا الى اقرار الدستور الدائم ، حيث تضمنت مقدمة
الدستور المؤقت ما يلى :

» لذلك كله ، وبعون الله ، تصبح المواد التي يتضمنها هذا الدستور أساسا للنظام الاجتماعي والسياسي في الجمهورية العربية المتحدة ، حتى يتم مجلس الأمة المنتخب انتخابا شعبيا مباشرا .. مهمته بوضع مشروع الدستور الدائم .. وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب بالاستفتاء لكي يمنحه من ارادته الحرة ، القوة التي تجعله مصدرا لكل السلطات ..

على أنه لما كان دور المواطنين في الاستفتاء ، يقتصر على التصويت : « بنعم أو بلا » ، فإن مجلس الشعب قد سلك في أيامنا الحالية مسلكا ايجابيا بتقرير التحامه بالجماهير في شتى أنحاء الجمهورية ، ليتعرف من خلال هذا الالتحام على رغباتهم فيما يتضمنه الدستور من ضمانات ونصوص ، حتى يأتي مشروع الدستور مستجيبا لمطالب الشعب ، ومحققا لأمانيه وأحلامه .

ويبقى على المواطنين في كل استفتاء أن يتدبروا أبعاد موضوعه ، وأن يستزيدوا تبصرا بمراميه وأهدافه ، حتى يحقق الاستفتاء أغراضه ، من أن يكون البت في الشئون العامة رهينا بما تسفر عنه ارادة الشعب الحرة .

أما بالنسبة للانتخاب :

فهو وسيلة اسناد السلطة في النظام الديمقراطي ، وبقدر التوسع في تقريره وتعميم تطبيقه في تشكيل السلطات المختلفة ، يكون تعميق النظام الديمقراطي . على أن النظام

السياسى لا يكون ديمقراطيا الا حيث يتقرر مبدأ الاقتراع العام ، بمعنى أن يكون الانتخاب غير مقيد بشرط النصاب المالى أو الكفاءة . ولا يتنافى مع تقرير مبدأ الاقتراع العام أن يتطلب استيفاء المواطن لشروط معينة ، فلا يمكن مثلا أن يقرر حق الانتخاب للطفل غير المميز أو للمجنون .

والانتخاب وكيف بأنه « سلطة قانونية مقررة للناخب ، لا لمصلحته الشخصية ولكن لمصلحة المجموع » . وهذه السلطة يتحدد مضمونها وشروط استعمالها بالقانون ، وبطريقة واحدة بالنسبة لجميع الناخبين ، دون أن يكون لأى منهم سلطة تعديل ذلك المضمون أو التغيير فى شروط الاستعمال .

وعلى ذلك :

١ - لا يمكن أن يكون حق الانتخاب محلا للتعاقد أو الاتفاق ، وبالتالي يبطل كل اتفاق على ممارسة هذا الحق على وجه معين ، أو على عدم ممارسته ، أو على الامتناع عن طلب القيد فى جدول الانتخاب .

٢ - للمشرع أن يعدل فى حق الانتخاب فى كل وقت ، لأنه ليس حقا شخصيا مولدا لمركز ذاتى . ولكنه سلطة قانونية لا يعترف بها لكل شخص ، وانما يعترف بها للأفراد الذين يحدددهم القانون وفقا لما يقرره من شروط .

ويحكم نظام الانتخابات فى الجمهورية العربية المتحدة
أساسا القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق
السياسية ، المعدل بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٦ ، وتكمل هذا
القانون وتنفذه أحكام اللائحة الداخلية التنفيذية الصادرة بقرار
وزير الداخلية فى ٥ مارس سنة ١٩٥٦ .

كما يتضمن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن مجلس
الأمة ، المعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٦٤ أحكاما خاصة بالترشيح لعضوية مجلس الأمة .

ويعتبر المشرع الثورى مباشرة الحقوق السياسية واجبا
على المواطن كما هى حق له ، عندما ينص فى المادة الأولى من
القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ على أنه :

« على كل مصرى وكل مصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية
أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية : (١) ابداء الرأى فى
كل استفتاء يجرى طبقا لأحكام الدستور (٢) ابداء الرأى فى
الاستفتاء الذى يجرى لرئاسة الجمهورية (٣) انتخاب أعضاء
مجلس الأمة .. وتكون مباشرة الحقوق سالفة الذكر على النحو
والشروط المبينة فى هذا القانون » .

ولئن كان يضيق المقام عن بيان المحرومين من مباشرة
الحقوق السياسية ، والموقوفين عن مباشرة هذه الحقوق طبقا
لأحكام القانون ..

فانى أود أن أنبه الى أهمية الدور الذى يقوم به المواطنون من طريق التصويت ، طبقا لمبدأ الاقتراع العام فى ظل ديمقراطية مجتمعنا الجديد . وينبغى أن يأتى اختيار المرشح نتيجة توافر ثلاثة شروط :

١ — ايمان المرشح بقيم مجتمعنا ومقوماته : أن العمل الثورى يحتاج الى الثوريين ، والسبق اليه هو حق القادرين عليه حيث كانوا ، بغير ادعاء من أحد فى فضل يتوهمه ، أو يوهم الآخرين به .

٢ — وقدرة المرشح على العمل من أجل هذه المقومات والمبادئ . ان مقياس الاخلاص الثورى هو الأداء المسئول للواجب ، وليس هو التظاهر بالسلطة .

٣ — وأن يقوم لدى المرشح شاهد من أعماله على صلاحيته لتمثيل الناخبين بصدق وأمانة . أخذا فى الاعتبار : ان وسائل العمل الثورى جزء لا يتجزأ من غاياته . وبنفس القياس ، فان سلوك كل انسان خارج نطاق مسئوليته ليس منفصلا عن هذه المسئولية ، كلاهما يصدر عن نفس الشخصية ، بغير انفصام أو ازدواج .

وعلى قدر حسن الاختيار يكون أملنا فى التجديد والاصلاح . وقدما قال أسلاف فاقهون : اعطونا رجالا ولا

تعطونا قوانين ، ويعنون بذلك ان الرجل ربما أغنى عن القانون ، ولكن القانون لا يغنى عن الرجل . لأن القدوة الحسنة لا يتأتى تصورها الا على منهاج مفهوم ، فاذا أعطيت المجتمع القدوة الحسنة ، فقد أعطيته مع هذه القدوة المنهاج الذى يسير على هديه . أما اذا أعطيته قانونا فهو كلمات ليس لها صورة تتمثل فيه ، لأن القانون بغير القدوة لا يعدو أن يكون جسما بغير روح ، ومصباحا بغير شعاع .

ثانيا : دور الشعب كتنظيم :

قامت الأحزاب السياسية فى الأصل على التعبير عن الارادة العامة ، أى ارادة الشعب ، وتوثيق الصلة بينه وبين الهيئة الحاكمة . ولكن عيب عليها :

١ -- سيطرة أقلية من الأفراد هم زعماء الحزب ، على سائر أعضائه الذين يأمرون بأمرهم . وقد عبر أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى عن تقيده برأى حزبه ، بقوله : « لقد سمعت فى مجلس العموم كثيرا من الخطب التى غيرت رأى ، ولكنى لم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتى » .

٢ -- وأن الأحزاب ليست دائما مرآة صادقة للرأى العام ، بل هى على العكس تعمل على تزييفه بالدعاية التى تؤثر بها على الجماهير ، ولا يكون

للعقل أو البرهان دور كبير في هذا التأثير أو
الاقناع .

٣ — وان اختلاف الأحزاب وتنافسها وتطاحنها من شأنه
أن يفصم عرى الوحدة بين أفراد الأمة ، ويؤدي
الى اضطراب أداة الحكم فيها .

وكما يقول أفلاطون : « انه لا شر يحق بمدينة
(أى دولة المدينة ، وهى الدولة الصغيرة المعروفة
قديمًا) أكبر من ذلك الذى اذا نزل بها فرقها شيئا
وأحزابا ، ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذى
اذا حل فيها ربط أجزاءها ببعض وجعل منها وحدة
متماسكة » .

٤ — وأن تعدد الأحزاب ، الذى يرجع الى تضارب
المصالح الاقتصادية ، قد أثبت عجز الأحزاب عن
اقامة سلطة فعالة .

ودلت تجربتنا الدستورية على مدى افلاس الأحزاب
السياسية فى عهد ما قبل الثورة ، حيث صدق فيها قول
الميثاق : « ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة
الشعبية ، تحكم على نفسها بالذبول .. وبالموت » .

من أجل هذا أقام الميثاق الوطنى ديمقراطيتنا على وحدة
وطنية ، يصنعها تحالف قوى الشعب ، تقيم الاتحاد الاشتراكى

العربي ، يكون تعبيراً عن ارادة الشعب ، ومجالاً للتفاعل السلمي والديمقراطي بين قواه .

وبهذا الاطار السياسى ، قد استغنى الشعب عن الوسيلة التى تترجم كلمته ، والأداة التى تعبر عن ارادته . حيث باشر بنفسه ، داخل هذا الاطار ، التعبير عن آمانيه العميقة ، التى تحمل فى نفس الوقت معنى الدولة فى دوامها بعيداً عن تقلب صراع الأحزاب ، التى لم تكن فى نظامها الا انعكاساً للأوضاع الاقتصادية التى قامت على التحالف الرجعى بين الاستعمار والاقطاع ورأس المال المستغل .

ومن خلال هذا التنظيم تتأكد سيادة الشعب بمجموع أفرادهِ بالتفاعل الديمقراطي ، على أساس احترام الأقلية لارادة الأغلبية ، وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ، وقيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد وبين الشعب العامل .

ولقد ألقى الميثاق الوطنى مهمة خطيرة على الاتحاد الاشتراكى ، بقوله : « ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .. »

وهو يتولى هذه السلطة ، يقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، بينما يقوم مجلس الشعب بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى .

ولقد رأيت الاكتفاء بإبراز المكانة العليا للاتحاد الاشتراكي بين مؤسساتنا وتنظيماتنا السياسية ، حيث لا يتسع المقام لشرح تفاصيل نظامه القانوني ، مما يقتضى منا كناخين عليهم أن يختاروا ، أو بالأدق أن يحسنوا اختيار قياداتهم المعبرة عنهم والمستوعبة لآمالهم الثورية ، بمناسبة إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من القاعدة الى القمة . فعلى ضوء المهام المقبلة يكون اختيارنا لمن يضطلع بحمل المسؤولية ، حتى لا نخطئ في تقييم دور الخدمة العامة ، ونحولها الى مجرد مناصب وألقاب ، لها مهابة مظهرية ، لكنها — فى جوهرها — فارغة من المضمون الحقيقى لمعنى الخدمة العامة ، خصوصا فى مجتمع قرر — فى مواجهة تحديات صعبة — أن الثورة هى طريقه ، تعويضنا لما فاته ، ولحاقا بما يتعين عليه أن يبلغه .

ثالثا : دور الشعب كأعضاء فى هيئات نقابية :

يرسم الميثاق للنقابات العمالية دورها فى اطار حياتنا الاشتراكية ، ولم يقصر الميثاق دور النقابات على الأغراض التقليدية المتمثلة فى رعاية مصالح أعضائها والدفاع عن حقوقهم ، وانما قد ألقى الميثاق على هذه النقابات ، وغيرها من النقابات المهنية تبعة خطيرة ، عندما نص على أن : « التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة » .

واذا كانت المجالس النقاية قد حلت ليعاد تشكيلها استطرادا من عملية اعادة البناء التى ساندتها الشعب فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، فانه ينبغى أن يكون التغيير تغييرا فى الظروف وفى المناخ ، بجانب حسن الاختيار المبنى على القدرة للتصدي للخدمة العامة ، حتى تتحقق المسيرة المتناغمة لمؤسسات الدولة وهيئاتها وثقاباتها ، نحو الأهداف والغايات التى يناضل الشعب وصولا اليها .

وما من شك فى أن اسناد مسئولية العمل والتوجيه فى النقابات الى أشخاص قادرين ومؤمنين ، من شأنه أن يهيئ المناخ لاطلاق القوى الخلاقة تدعينا لعملية بناء الدولة الحديثة ، التى تستند على العلم والتكنولوجيا .

ان التمكين لقيم مجتسنا وأخلاقياته ، يحتاج الى تضافر كل الجهود . ونحن بصدد اعادة بناء هذا المجتمع ، علينا أن نراجع خططنا فيما يتعلق بالأفراد . ان الطاقة الضخمة على أرضنا هى البشر ، ولقد بددنا هذه الطاقة بغير تنظيم يفرض الرجل الصحيح فى المكان الصحيح .

وكما قال السيد الرئيس أنور السادات : « .. مصر مليانة كفاءات ومليانة رجال .. مصر الى الأبد حتبقى ، والشعب الى الأبد متجدد وفيه الكفاءات .. »

ونحن نتطلع الى المستقبل .. نعد له البرامج والرجال :

أما البرامج ، فيجب أن تلاحق ركب التطور ، لتكون مع ما يكون ، أصلح مرآة تعكس حقائق مجتمعنا .

وأما الرجال ، فهم أصحاب المستقبل ، يعملون له بكل ما قلوبهم من أمل ، وما في عقولهم من معرفة ، وما في ماضيهم من تجربة .

دكتور السيد محمد منى

21.8
1786